

الإجابة النموذجية لامتحان الرقابة العادي في مقياس المحاسبة العمومية

*الإجابة عن السؤال الأول: (04 نقاط).

يتم تنفيذ الميزانية العمومية على مستوى الأمر بالصرف بعدة مراحل، وهي موضحة باختصار كالتالي:
أولاً- الارتباط بالنفقة (عقد النفقة): وهو عبارة عن الواقعة المادية أو القانونية التي يترتب عنها التزام على عاتق الإدارة العمومية، والتي تنشأ نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقاً من جانب الدولة.
ثانياً- تحديد النفقة (تصفية النفقة): وهو التقدير الفعلي والحقيقي للمبلغ الواجب أدائه بناء على المستندات التي تثبت وجود الدين وحلول أجله ... إلخ، وخصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية، ومن القواعد المالية المقررة أن يكون الدفع بعد انتهاء الأعمال.
ثالثاً- الأمر بالصرف (الأمر بالدفع): بعد تحديد مبلغ النفقة أو الدين، يصدر قرار من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمراً بدفع مبلغ النفقة بعد استيفائها جميع شروط الدفع.

*الإجابة عن السؤال الثاني: (04 نقاط).

عموماً تعرف الميزانية العامة على أنها وثيقة محاسبية، قانونية ومالية تعبر عن التوقع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة غالباً ما تكون سنة والتي تعبر في صورة أرقام على النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

*الإجابة عن السؤال الثالث: (04 نقاط).

يرتبط مجال الملائمة ومجال المشروعية بشخص الأمر بالصرف، فإذا كان بإمكانه المفاضلة والتمييز بين عدة بدائل متاحة وفقاً لتقديره الشخصي والذي يتلائم مع مصلحة الهيئة العمومية فيصنف هذا ضمن مجال الملائمة، أما في حالة اللبس في اتخاذ قرار مناسب فيعتمد الأمر بالصرف هنا على التشريعات والقوانين وهو ما يعرف بمجال المشروعية، مع الإشارة هنا إلى أن مجال الملائمة يجب أن يتوافق ويتقيد مع التشريعات والقوانين، أما المحاسب العمومي فيرتبط دوماً بمجال المشروعية، أي التقيد بالمشروعية وليس من صلاحياته مراقبة الملائمة.

*الإجابة عن السؤال الرابع: (04 نقاط).

لا تمتد العمليات المرتبطة بالمحاسبة العمومية إلى عملية تحضير واعتماد الميزانية العامة، بل تنطلق المحاسبة العمومية من مرحلة تنفيذها، هذه الأخيرة التي يتولى القيام بها من الناحية الإدارية الأمر بالصرف (الارتباط بالنفقة، تحديد النفقة، الأمر بالصرف)، أما المحاسب العمومي فيتولى المهمة المحاسبية.

*الإجابة عن السؤال الخامس: (04 نقاط).

القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المؤرخ في 21 جوان 2023.